

أخبار الثورة

قوات الأسد تعجز عن التقدم في عين ترما- جوبر..

وتنظيم وقفة تضامنية في بلدة ببيلا مع ضحايا الدفاع المدني

- نظم تجمع ربيع ثورة وقفة تضامنية مع ضحايا منظمة الدفاع المدني في مدينة سمرين بإدلب، وذلك يوم الإثنين في بلدة ببيلا، حيث رفعت لافتات "اليد التي تغتال الأطهار سيقصمها الواحد القهار" "رجال الإنسانية يحاربكم أعداء الإنسانية" "رجال الدفاع المدني تتضامن معكم ونستنكر الجريمة التي وقعت بحقكم" "سينتفض الشعب السوري الحر وسيقتلع الظلم والغدر".

- المحكمة العامة في جنوب دمشق تسحب بيان تعليق عملها بعد يوم من نشره، على خلفية الحادثة الأخيرة بين عوائل من بلدتي ببيلا وبيت سحم، كما تجري خلال هذه الأيام اجتماعات مكثفة بين المعنيين في المنطقة لإعادة هيكلة المحكمة وإدارة عملها من جديد.

- سمحت قوات الأسد على حاجز ببيلا-سيدي مقداد يوم الإثنين للمريض "إياد أبو حمدان" والمصاب بمرض انسداد الشرايين بقدمه، بالخروج إلى العاصمة دمشق لتلقي العلاج، وذلك بوساطة من "منظمة التحرير الفلسطينية"، وأبو حمدان من أبناء مخيم اليرموك، ويبلغ عمره 40 عاماً.

- إصابة طفل بجروح جّراء سقوط ثلاث قذائف هاون، الإثنين على الأحياء السكنية في مخيم اليرموك، إضافة إلى وقوع أضرار مادية في ممتلكات المدنيين.

- استمرار الحملة العسكرية لقوات الأسد والميليشيات الحليفة على محوري جوبر وعين ترما بالغوة الشرقية، حيث تتكبد قوات الأسد خسائر فادحة، بلغت حصيلتها 50 قتيلًا و80 جريحًا، بالإضافة لتدمير 4 دبابات وبلدوزرين مصفحين، ومدفع 23 ملم، خلال الفترة الممتدة بين 2017-8-8 و 2017-8-15، كما أعلنت قاعدة حميميم عن احتمالية عقد اتفاق جديد في مناطق الغوطة الشرقية على غرار اتفاق ريف حمص الشمالي، في إقرار عن عجز قوات الأسد عن تحقيق أي تقدّم يذكر

في المعركة بحسب تحليلات.

- جيش أسود الشرقية يعلن الثلاثاء إسقاط طائرة حربية من طراز ميغ 23 وأسر قائدها، في منطقة وادي محمود بريف السويداء الشرقي.

بصراحة

قضاء .. وقدر!

يبدو أنه من نافلة القول - ونحن في منطقة محررة- الحديث عن أهمية مؤسسة القضاء بل وجوب احترامها والعمل على تقويتها واستقلاليتها، فقوة القضاء أو ضعفه من أولى المؤشرات على صلاح أو فساد المجتمعات.

وملف القضاء في سورية - قبيل اندلاع الثورة - لم يكن بمعزلٍ عن الفساد الذي كان يغلف معظم بل كل قطاعات النظام المتسلط، وزاد الأمر تدخل كثيرٍ من الشخصيات الأمنية والعسكرية لفساد هذا الملف، فزاد الظلم وغابت العدالة وفتحت أبواب الرشاوى والمحسوبيات، حتى بات يوصف القضاء بأنه "سرطان" في جسم النظام السوري، فلا جدوى من تعديل أو إصلاح.

لقد مرّت بمنطقة جنوب دمشق عدة محاولات لتأسيس هيئة أو مؤسسة تعنى بالشأن القضائي وفي كل مرة كانت المصالح الفصائلية أو المناطقية أو المصلحية أو ربما الموازنات وحالة الاستقطاب هي من تحدد قوة أو ضعف تلك المؤسسة، فلا يحمل طرف دون آخر مسؤولية الضعف أو التوقف - فضلاً عن الكوادر المتعاقبة - بل المسؤولية جماعية، على كاهل الجميع وتبدأ من الفرد، ولأن حياة البشر لا تستقيم من غير وجود جهة تفصل في الخصومات .. كان لازماً على الجميع "فصائل وبلدات" العمل على تقوية تلك الجهة وحياديتها، فالبديل - حسب ما يسعى البعض - هو قانون الغاب حيث يأكل القوي الضعيف و يتحرك المفسد بحرية.

أهو قدرٌ علينا أن نعيش التجربة تلو الأخرى من أجل مصالح ضيقة؟ .. أهو قدرٌ علينا أن ندور في حلقة مفرغة؟ وأن تأخذ منا جزئية "تحديد هوية المحكمة وإلى أي تيار تنتمي" الوقت كله في جدل من المعيب الخوض فيه ! ..

حتى بعض من كان يذعن لقرارات المحكمة ، تراه يفعل ذلك فقط عندما تقضي المحكمة بالحق له .. أما إن قضت عليه بشيء وظهر أن الحق مع الطرف الآخر.. فالاتهام والتصنيف والبيانات جاهزة!.. نحن بحاجة لميثاق تتعهد من خلاله كلٌّ من الفصائل والبلدات أن تكون مرجعيتها في فض الخصومات وتحصيل الحقوق هي المحكمة، بل وأن يقسم الجميع على حماية المحكمة وضمان استقلاليتها والنزول على حكمها واحترامها.

لن نخرج من حالة الاستضعاف التي نحن فيها حتى نتوقف عما نحن فيه، فلن ينتصر قومٌ فشا فيهم الظلم، الظلم الذي من أبرز أسباب زواله قوة القضاء!

فن الواقع

ثورة المستحيل والسياسة الممكنة

سأبدأ المقالة بتعريفين واحد للثورة وآخر للسياسة لنستصحبهما ونحن نتحدث عن طبيعة المعركة السياسية التي تخوضها الثورة مع النظام.

يُعرّف عزمي بشار الثورة في كتابه (في الثورة والقابلية للثورة) بأنها " تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغييرٍ لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة".

أما السياسة فسأختار من تعريفاتها المختلفة تعريف هانز مورجن ثاو (مفكرٍ سياسي أمريكي من أصل ألماني وهو من رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية) والذي أجده منسجماً مع الممارسة السياسية التي تتطلبها الثورة السورية "السياسة هي مجال السلطة، والعمل السياسي هو الكفاح من أجل القوة" فالثورة السورية قامت لانتزاع السلطة من نظام عائلي طائفي أقلّي يسعى إلى مصالحه الضيقة الخاصة، وإقامة سلطة جديدة تمثل كل السوريين وتعبر عن مصالحهم وتسعى إلى تلبية احتياجاتهم.

هناك قاعدةٌ بديهية تقول: لاتخاذ أفضل قرار في أي معركة عسكرية كانت أم سياسية (بما في ذلك قرار الاستسلام!) لا بد من معرفة طبيعة العدو والإمكانيات الذاتية، وإذا أسقطنا هذه القاعدة على معركتنا السياسية مع النظام فإننا في فهمنا لطبيعته نجد أنفسنا أمام نظامٍ طائفي يقوم على ركنين أساسيين:

– حقد طائفي يبرّر لأفراده ارتكاب ما يحتاجون إليه من جرائم دون أي سقف أخلاقي.

– عبادة الفرد بوصف وجوده ضروري لوجود الطائفة أي أنّ وجوده هو الذي يمنح الطائفة وجودها

وهذا هو تعريف (الإله) الذي يموت في سبيله مئات ألوف الضحايا

دون أن تسأل حاضنتهم يوماً: لماذا؟

نظامٌ من هذا النوع لا يتصور رجالته أنفسهم بما يرتكبونه من جرائم إلا في القصور أو القبور ولا

يمكن أن يقبلوا بتسوية سياسية تبدأ أو تنتهي بتنحية بشار لأن ذلك – وبسبب موقعه في

نفوسهم كإله ضامنٍ لوجودهم – يعني انهيارهم معنوياً وبالتالي انهيار النظام ليس عند التنحي

وإنما بمجرد إعلان القبول بهذه التسوية.

إنَّ جرائم النظام على مدار الساعة ومنذ اليوم الأول للثورة وطريقة تعامله مع المسار السياسي مذ وجد هذا المسار يؤكد طبيعته الإجرامية الاستثنائية وأنه يسعى إلى الحسم العسكري وسيقاتل من أجل هذا الحسم حتى آخر رجل.

هذا عن طبيعة النظام أمّا عن إمكانياتنا الذاتية في معركتنا السياسية معه فإنَّ الجرائم التي ارتكبتها والموثقة من جهاتٍ دوليةٍ معترف بها تعطي من يمثل الثورة سياسياً المبرر القانوني والسياسي والأخلاقي لـيتمسك برحيل بشار كشرط لنجاح أيّ تسوية. صحيحٌ أن القرارات الدولية لا تنص على ذلك صراحة لكن تتيح لنا تفسيرها على هذا الأساس وما علينا إلا أن نتمسك بهذا التفسير.

يتحدث البعض عن القبول بوجود بشار في المرحلة الانتقالية من باب الواقعية السياسية متجاهلين أن القبول به رئيساً شرعياً - ولو ليوم واحد - هو انتحارٌ سياسي للثورة وإعلان هزيمة لها، لأنه يعطيه الشرعية التي خرجت الثورة لإسقاطها ويجعل قمعه لها مبرراً بوصفه رئيساً شرعياً ويجعل الثائرين عليه مجرمين خارجين على الشرعية.

أمّا من يتحدث عن بقاء (بروتوكولي) فهي خديعة لا تنطلي إلا على من يعيش على كوكب آخر ولا يعرف عن نظام الأسد شيئاً فهذا النظام قائم على التبعية الشخصية للرئيس خارج أيّ قانون أو بروتوكول، وفيما فعله علي عبد الله صالح في اليمن بعد ترك منصبه خير مثال على ما يمكن أن يفعله الأسد إذا ظلّ في منصبه بصلاحيات (بروتوكولية) في المرحلة الانتقالية... يتبع

بقلم الدكتور ياسر العيتي

الحل السياسي !

